

تقرير البورصة اليومي

# البنوك والشركات القيادية تدفعان البورصة للارتفاع وصعود أسعار أغلب أسهم الشركات التابعة لمجموعتي «الخرافي» و«المشاريع»

حققت المؤشرات العامة لسوق الكويت لسلاوق المالية ارتفاعاً بدعم من ارتفاع أسعار أغلب أسهم الشركات القيادية خاصة أسهم البنوك التي حقق أغلبها ارتفاعاً في أسعارها بفضل عمليات الشراء التي ينفذ عليها طابع الاستثمار في ظل ندرة الفرص الاستثمارية الجيدة في السوق، كما أن من أبرز العوامل التي ساهمت في صعود السوق المكاسب التي حققتها أغلب أسهم الشركات التابعة لمجموعتي مشاريع الكويت والخرافي. وفي مقابل ذلك، هناك ضعف واضح في تداولات أسهم الشركات الرخيصة وإن كان العامل الإيجابي لهذه الشركات أنها تمكنت من تجاوز توقف تداول أسهمها رغم الخسائر الضخمة التي أعلنت عنها أغلب الشركات لعام 2010 في الوقت الذي تتربق فيه الاوساط الاستثمارية النتائج المالية لفترة الربع الأول من العام الحالي والتي يتوقع أن تكون سيئة لاغلب الشركات نتيجة الخسائر الضخمة التي تكبدتها البورصة في الربع الأول من العام الحالي والتي تعتبر أعلى من الخسائر التي تكبدتها في الربع الأخير من العام الماضي، لذلك فإنه من الأفضل لصغار المتداولين الابتعاد عن الشركات التي تكبدت خسائر ضخمة في 2010 والتركيز على أسهم الشركات ذات الأرباح التشغيلية تجنباً للخسائر التي قد تلحق بهم خاصة أن رخص أسعار الاسهم لا يعد عاملاً جاذباً للشراء المضاربي خصوصاً أن مخاطر المضاربات في السوق مرتفعة جداً في الفترة الراهنة.



ارتفاع مؤشرات السوق

مرتفعة نسبياً قياساً بمعدلات تداول السهم التي تتسم بالضعف. كما شهد أسهم الاستثمارات الوطنية تداولات مرتفعة وارتفاعاً محدوداً في سعره السوقي في إطار الارتفاعات السعرية التي حققتها أغلب أسهم الشركات التابعة لمجموعة الخرافي، واتسمت حركة تداول أسهم الشركات العقارية بالضعف في تراجع أسعار أغلبها. فأغلب الشركات العقارية تعاني من ضعف ملحوظ في إيراداتها التشغيلية بسبب سوء إدارة مواردها المالية قبل الأزمة والتي تركزت على الاستثمار في البورصة الأمر الذي جعلها تعاني كما يعاني القطاع الاستثماري.

**أرقام ومؤشرات**  
**153.2**  
مليون سهم تم تداولها بقيمة 54 مليون دينار.

**4**  
شركات استحوذت قيمة تداولاتها على 71.8٪ من إجمالي قيمة التداول.

**31.2**  
مليون دينار قيمة تداول سهم «زين» والتي تمثل نحو 57.7٪ من القيمة الاجمالية.

**5**  
قطاعات سجلت مؤشرات ارتفاعاً أعلاها قطاع البنوك بمقدار 137.6 نقطة. تلاه الخدمات بمقدار 50.4 نقطة، تلاه استثمار بمقدار 40.5 نقطة.

الصناعة والخدمات  
كما حققت أغلب أسهم الشركات الصناعية ارتفاعاً في أسعارها في تداولات مرتفعة نسبياً، حيث شهد سهم الكابلات ارتفاعاً ملحوظاً مدعوماً بالعقد الذي وقعته الشركة بقيمة 22.1 مليون دينار لتوريد كابلات إلى وزارة الكهرباء والماء، كما شهد سهم الصناعات الوطنية ارتفاعاً نسبياً في تداولاته وسعره السوقي. وفي قطاع الخدمات استمرت التداولات المرتفعة على سهم «زين»، بفضل استمرار عمليات تحويل أسهم «زين» من بعض الصناديق الاستثمارية التي بعض كبار الملاك استعداداً للجمعية العمومية القادمة باعتبار أن الأسهم التابعة للصناديق لا يسمح لها بالتصويت على قرارات الجمعية العمومية للشركة، وقد حققت أغلب أسهم القطاع ارتفاعاً في أسعارها في تداولات ضعيفة. وقد استحوذت قيمة تداول أسهم 4 شركات على 71.8٪ من القيمة الاجمالية للشركات التي شملها التداول والبالغ عددها 96 شركة.

• هشام البهاسي

الرسمي تتمتع بمؤشرات مالية جيدة وقدرة على تحقيق نمو في الأرباح التشغيلية، فالشركات المدرجة في السوق الرسمي حالياً تعد الأكثر عدداً قياساً بعدد الشركات المدرجة في باقي الأسواق الخليجية، لذلك لا بد من فرز الشركات المدرجة وخروج الشركات السيئة من السوق الرسمي لسوق آخر، كما أنه لا بد أن تكون إجراءات ادراج الشركات في السوق الرسمي أكثر تشدداً. في السوق الرسمي على التمييز الذي يوليها لبيت التمويل بشكل خاص والمالية لبيت التمويل بشكل خاص والبنوك الإسلامية بشكل عام. وحققت أغلب أسهم الشركات الاستثمارية ارتفاعاً في أسعارها في تداولات مرتفعة على بعض الأسهم إلا أن سهم مشاريع الكويت شهد ارتفاعاً بالحد الأعلى مطلوباً دون عروض في تداولات تعتبر

المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 55.6 مليون سهم نفذت خلال 754 صفقة قيمتها 4.5 ملايين دينار. جاذبية السوق وحتى يكون السوق الكويتي جاذباً للسيولة المالية سواء الوطنية أو الأجنبية، لا بد من إدارة البورصة ومجلس مفاوضي هيئة أسواق المال أن يقوموا بعزل الشركات التي تقل أسعارها السوقية عن قيمتها الاسمية في سوق آخر وبأسرع وقت ممكن وفسق معايير مالية تتيح لهذه الشركات العودة إلى السوق الرسمي مرة أخرى. ومن شأن ذلك إيصال رسالة واضحة للمستثمرين المحليين والأجانب بأن الشركات المدرجة في السوق

0,91٪ مقارنة بأول من امس. وبلغ إجمالي الاسهم المتداولة 153,2 مليون سهم نفذت من خلال 2358 صفقة قيمتها 54 مليون دينار. وجرى التداول على أسهم 96 شركة من اصل 216 شركة مدرجة، ارتفعت اسعار اسهم 44 شركة وتراجعت اسعار اسهم 27 شركة، وحافظت اسهم 25 شركة على اسعارها و120 شركة لم يشمها النشاط. وقد تصدر قطاع الشركات الخدماتية النشطاء من حيث القيمة، إذ تم تداول 38,7 مليون سهم نفذت من خلال 542 صفقة قيمتها 33,7 مليون دينار. وجاء قطاع البنوك في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 15 مليون سهم نفذت من خلال 336 صفقة قيمتها 9,6 ملايين دينار. واحتل قطاع الشركات الاستثمارية

**بدء استقبال «بيتك» طلبات تمويل بنشأة العقارات السكنية مؤشراً إيجابياً لسهمه**



هذا وقد ارتفع المؤشر العام 30 نقطة ليصل إلى 6301,1 نقطة بارتفاع نسبته 0,48٪ مقارنة بأول من امس، كذلك ارتفع المؤشر الوزني، فغاط يغلغل على 442,58 نقطة بارتفاع نسبته

## «مايكروسوفت»: قرصنة البرمجيات بالكويت الأعلى خليجياً بـ 60٪

أكدت شركة «مايكروسوفت الكويت» أن قرصنة البرمجيات في السوق المحلي فاقت نسبتها الـ 60٪ وهي من أعلى نسب القرصنة في منطقة الخليج ما يؤثر سلباً وبشكل كبير على خلق صناعة قوية لتكنولوجيا المعلومات في البلاد. وقال مدير فرع الشركة في الكويت ايهاب مصطفى لـ «كونا» امس ان أسباب القرصنة مردها عدم صدور قانون لحماية الملكية الفكرية وعدم الجدية في تطبيق القانون الحالي من قبل الجهات الرقابية ما يؤدي إلى ارتفاع هذه النسبة تصاعدياً في السوق الكويتية. وأضاف ان ما يؤثر سلباً ايضا طول مدة الاجراءات في أي مناقصة ما قد يؤدي إلى إلغاء معظم هذه المشاريع وإعادة أكثر من مرة علاوة على نظام المشتريات الحكومي المعقد جدا في البلاد.

وأوضح ان هذه العقبات والأسباب تؤدي إلى الحيلولة دون اجتذاب أي استثمارات في مجال التكنولوجيا الكويت ما يؤثر سلباً على استخدام صناعة تكنولوجيا المعلومات في الكويت وعلى إمكانية خلق فرص عمل جديدة وتنوع مصادر الدخل القومي الكويتي. وذكر ان «مايكروسوفت» تعتبر السوق الكويتية من أهم الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بناء على عوامل عدة بينها وجود خطة تنمية طموحة جدا فضلا عن مستوى التعليم المتقدم في الكويت ووجود قيادة واعية لديها تصور لمستقبل البلاد على المديين القصير والطويل.

وبيّن مصطفى ان «مايكروسوفت الكويت» تقدم العديد من الخدمات لعملائها وذلك ضمن إطار تطويع استخدام تكنولوجيا المعلومات كأحد العوامل الرئيسية لتحقيق أهداف مؤسسات القطاع الخاص من زيادة الربحية وحفض النفقات علاوة على تحقيق أهداف القطاع الحكومي في الحكومة الإلكترونية. وقال ان الشركة تسعى إلى تحقيق أهداف القطاع التعليمي من تطوير العملية التعليمية بشكل أكثر إيجابية وللأفراد للاحقة الوصول إلى المعلومات المطلوبة وحفظ هذه المعلومات بشكل سري وآمن ويمكن من استعادتها عند اللزوم.

وأضاف ان «مايكروسوفت الكويت» تعمل جدياً على التواصل مع خطة التنمية في الكويت عبر الاستثمار في دراسات مختلفة لإيضاح كيفية تأثير تكنولوجيا المعلومات عموماً وتكنولوجيا «مايكروسوفت» خصوصاً على الـ 12 نقطة المحددة من قبل المؤتمر الاقتصادي العالمي المعنية بتحديد الترتيب والقدرة التنافسية للدول على مستوى التنمية عبر اقتراح المشروعات التي قد تساعد على رفع القدرة التنافسية للكويت ومن ثم إنجاز الأهداف الرئيسية لخطة التنمية بشكل فعال. وأشار إلى ان «مايكروسوفت» تتعامل مع القطاعات كافة في السوق الكويتية بدءاً بالحكومي والتعليمي مروراً بالقطاعات الحيوية كالنفطي والمالي والاتصالات وشركات الخدمات اللوجستية والبيع بالتجزئة وقطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعن دور «مايكروسوفت» في مشروعات الحكومة الإلكترونية، أوضح مصطفى ان الشركة تقوم بدور فاعل في ذلك المجال بتوفير عرض نجاحات الدول الأخرى في هذا المجال وتطوير هذه الأنظمة بما يتوافق مع العادات والتقاليد في الكويت وإمكانيات البنية التحتية المتوفرة في البلاد فضلاً عن تطويع استخدامات تكنولوجيا «مايكروسوفت» لتصبح أحد العوامل الرئيسية لتحقيق أهداف الدولة.

## في ورقة عمل أعدها حول «العائد على الأسهم مقابل مخاطرها» شحروور: على المستثمرين ألا يهرعوا لتسييل أسهمهم عند تراجع الأسواق



د.حسين شحروور

الإقليمية مؤخراً يطرح سؤالاً مهماً، وهو: لماذا الاستثمار في الأسهم رغم المخاطر المرتفعة التي تحملها؟ مبيناً أن الإجابة عن هذا السؤال ليست بالسهولة التي تبدو عليها، لافتاً إلى أنه نتيجة لذلك، تستعرض ورقة العمل هذه دلائل تاريخية من الأسواق المالية العالمية، ويبيّن الواقع من الأسواق الخليجية مؤخراً.

وبين أنه وعند تحليل أداء مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» تاريخياً ومقارنته للعائد عليه بالعائد على سندات الخزنة الأميركية خلال فترة تمتد على مدى 75 عاماً بين عامي 1936 و 2010 (العالم لعام الأول الذي تتوافر فيه بيانات مؤشر ستاندر آند بورز 500)، نجد أن العائد السنوي للمؤشر قد بلغ 10٪ في المتوسط، مقارنة مع 3,9٪ لسندات الخزنة الأميركية. أي إذا استثمرت 100 دولار في الأسهم في العام 1936، فبقيت قيمتها 123,400 دولار بنهاية العام 2010 مقارنة بـ 1,700 دولار فقط فيما لو استثمر المبلغ نفسه في سندات الخزنة الأميركية، أي أكثر بنحو 73 مرة، لكن ذلك لم يأت من دون مقابل: صحيح أن الأسهم تحقق عائدات أعلى، لكنها في الوقت نفسه تحمل مخاطر أكبر، والتاريخ حافل بأمثلة تكبدت

قال رئيس إدارة استثمارات الأسهم لأسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شركة الوطنية للاستثمار د.حسين شحروور ان الأسواق المالية في المنطقة شهدت تقلبات شديدة خلال العام الماضي، مشيراً إلى أنه حين برزت أنباء في شهر مايو من العام الماضي عن التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها العديد من الدول الأوروبية مثل اليونان والبرتغال، شهدت الأسواق الخليجية تصحيحاً حاداً سبقتها إليه الأسواق العالمية. وأوضح د.شحروور في ورقة عمل أعدها حول «العائد على الأسهم مقابل مخاطرها»، ان الاضطرابات السياسية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدت إلى تراجع أسواق المنطقة بشكل حاد، إذ انخفض مؤشر «ستاندرد آند بورز» للأسهم الخليجية بواقع 18٪ في الفترة بين 24 يناير و2 مارس من العام الحالي، ولكن بعد التصريحات الرسمية السعودية يوم 5 مارس الماضي بأن المؤسسات الحكومية ستستفيد من الفرص الراهنة الجيدة الموجودة في السوق، عاد المؤشر وارتفع بنحو 14٪ في أسبوع واحد، كما حققت السوق السعودية مكاسب باكثر من 7٪ في يوم واحد فقط. وأشار د.شحروور إلى أن أداء الأسواق

**انخفاض مؤشر «ستاندرد آند بورز» للأسهم الخليجية بواقع 18٪ في الفترة بين 24 يناير و2 مارس**

## الكويتيون ثالث السياح إنفاقاً في لبنان

من مسعد الإنفاق على المشتريات. وذكرت صبر ان معظم إنفاق السياح على المشتريات توزع على الملابس والأزياء بنسبة 69٪ والساعات 11٪ وأدوات التجميل والعطور 4٪. فيما توزع الباقي على مشتريات أخرى كالأثاث للحدائق والمنازل موضحة ان معظم الإنفاق كان بالعاصمة بيروت. وقالت ان المرحلة المقبلة قد تشهد المزيد من الارتفاع في عدد السياح إلى لبنان.

أظهرت إحصاءات ميدانية ان الكويتيين هم ثالث السياح إنفاقاً على المشتريات في لبنان منذ مطلع العام الحالي فيما حل السعوديون في المركز الأول وتلاه الإماراتيون. وأوضحت مديرة إدارة التسويق في شركة «غلوبال بلو» العالمية بليندا صبر في تصريح لـ «كونا» ان السعوديين أنفقوا في الفترة المحددة 18٪ من مجموع الإنفاق السياحي بنسبة 12٪. وسجل الكويتيون 8٪

أظهرت إحصاءات ميدانية ان الكويتيين هم ثالث السياح إنفاقاً على المشتريات في لبنان منذ مطلع العام الحالي فيما حل السعوديون في المركز الأول وتلاه الإماراتيون. وأوضحت مديرة إدارة التسويق في شركة «غلوبال بلو» العالمية بليندا صبر في تصريح لـ «كونا» ان السعوديين أنفقوا في الفترة المحددة 18٪ من مجموع الإنفاق السياحي بنسبة 12٪. وسجل الكويتيون 8٪